أمام
مكتب جلسات الاستماع الإدارية
بولاية كاليفورنيا

في مسألة:

والدان نيابةً عن الطالب،

ضد

منطقة WILLIAM S. HART UNION HIGH SCHOOL DISTRICT التعليمية

قضية مكتب جلسات الاستماع الإدارية رقم 2022050576

الحُكم التالي لجلسة استماع حُكم بيان سبب فرض العقوبات
وتحويل نفقات مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)

18 أغسطس 2022

في 28 يونيو 2022، أصدر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حُكمًا لبيان سبب عدم تحويل تكاليف مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إلى الطرفين و/أو محاميهما بسبب عدك مشاركتهما في هذه القضية أو الرد على أحكام أو مراسلات مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، بعد أنْ قدَّم الطالب طلب جلسة استماع إجراءات قانونية واجبة في هذه القضية في 12 مايو 2022. وفي 22 يوليو 2022، عَقَدَ قاضي القانون الإداري روبرت جي مارتن جلسة استماع حُكم بيان السبب. وحضر المحامي مارك ليفين نيابةً عن الطالب، وحضر المحامي دانييل جونزاليس نيابةً عن منطقة William S. Hart Union High School District التعليمية (منطقة Hart التعليمية)، وُسجِّلت جلسة الاستماع، وقدَّم كل طرف ردًا على حُكم بيان السبب.

التاريخ الإجرائي

يستند التاريخ الإجرائي التالي ذو الصلة إلى ملف القضية، وردود الطرفين على حُكم بيان السبب الصادر عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بتاريخ 28 يونيو 2022، والمناقشة التي دارت مع محامي الطرفين في جلسة استماع حُكم بيان السبب التي عُقدت بتاريخ 22 يوليو 2022.

وفي 29 يناير 2022، قدَّم الطالب إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) طلبًا لعقد جلسة استماع إجراءات قانونية واجبة، وذَكَرَ اسم منطقة Hart التعليمية في قضية مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) رقم 2022010823.

وفي 12 مايو 2022، رَفَعَ الطالب هذه القضية رقم 2022050576 ضد منطقة Hart التعليمية.

وفي 16 مايو 2022، اتفق الطالب ومنطقة Hart التعليمية على تسوية القضيتين.

وفي 17 مايو 2022، أرسل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إلى كلا الطرفين حُكم المواعيد الخاص بهذه القضية، وحدَّد موعد عقد اجتماع ما قبل جلسة الاستماع لهذه القضية في 20 يونيو 2022، وجلسة الاستماع في 28 و 29 و 30 يونيو 2022. ويرد ذكر حُكم المواعيد في الصفحة 10:

> "إذا توصَّل الطرفان إلى تسوية في هذه القضية، فيجب إخطار مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) في أقرب وقت ممكن. ويجب أنْ يكون الإخطار كتابيًا. ... وستظل القضية قيد النظر ولن يتم رفضها حتى يتلقى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) الإخطار المناسب."

وفي 18 مايو 2022، أرسل ليفين إلى جونزاليس عبر البريد الإلكتروني نسخة من حُكم المواعيد، مؤكدًا رقم هذه القضية المرفوعة مؤخرًا. وطلب ليفين من جونزاليس الإشارة إلى هذا الحُكم في اتفاقية التسوية النهائية التي كان جونزاليس يعدها، وذكر أنه سيرفض هذه القضية بعد موافقة مجلس إدارة مدارس منطقة Hart التعليمية على التسوية.

وبناءً على عملية التسوية وادعاء ليفين بأنّ الطالب سيرفض هذه القضية، أبلغ جونزاليس منطقة Hart التعليمية بأنّ هذه القضية قد تمت تسويتها. ولم يحضر ممثل منطقة Hart التعليمية أبدًا في هذه القضية، ولم يتواصل مع مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حتى 19 يوليو 2022، وهو الموعد الذي قدَّم فيه جونزاليس إخطارًا بتمثيل منطقة Hart التعليمية. وأرسل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حُكم المواعيد وجميع المستندات الأخرى ذات الصلة بهذا الإجراء إلى مسؤولي منطقة Hart التعليمية الذين عينتهم المنطقة التعليمية لتلقي المستندات التي لم يحضر بشأنها محامي المنطقة التعليمية حتى الآن.

وبعد 12 مايو 2022، لم يقدم أيٌ من الطرفين أي مستند إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حتى 19 يوليو 2022، على الرغم من تلقيهما اتصالات وأوامر كثيرة من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) تطلب منهما الرد.

وفي 16 يونيو 2022، أرسل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لكلا الطرفين دعوات عبر البريد الإلكتروني لحضور اجتماع ما قبل جلسة الاستماع الذي يُعقد عبر الفيديو.

وفي 18 يونيو 2022، أرسل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لكلا الطرفين دعوات عبر البريد الإلكتروني لاستخدام خدمة Case Center الإلكترونية لتحميل مستندات جلسة الاستماع الإلكترونية.

ولم يقدم أي من الطرفين بيان اجتماع ما قبل جلسة الاستماع على النحو المطلوب. ولم يحضر أي من الطرفين اجتماع ما قبل جلسة الاستماع المنعقد في 20 يونيو 2022.

وفي 20 يونيو 2022، أصدر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لكلا الطرفين حُكمًا ببيان سبب عدم رفض هذه القضية لسكونها. وأمر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) الطالب بإرسال طلب على الفور لرفض القضية، إذا كان يجب رفضها، أو ببيان سبب عدم وجوب رفض هذه القضية لسكونها كتابةً في موعد أقصاه 22 يونيو 2022، الساعة 5:00 مساءً. وحدَّد الحُكم الصادر في 20 يونيو 2022 جلسة استماع عبر الفيديو لحُكم بيان السبب في 24 يونيو 2022، الساعة 10:00 صباحًا.

ولم يقدم الطالب الرفض أو أي رد على حُكم بيان سبب عدم رفض القضية لسكونها.

وفي 22 يونيو 2022، اتصل موظفو مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بكلا الطرفين عبر الهاتف وتركوا رسائل صوتية للسؤال عما إذا كان من المتوقع أنْ تستمر جلسة الاستماع المقررة في 28 يونيو 2022 أم لا.

وفي 23 يونيو 2022، أرسل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لكلا الطرفين دعوات عبر البريد الإلكتروني لجلسة بيان السبب المنعقدة عبر الفيديو. ولم يقدم أي من الطرفين أي مستند إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) ولم يتصل به أي منهما.

وفي 24 يونيو 2022، فتح قاضي القانون الإداري رابط جلسة بيان السبب المنعقدة عبر الفيديو من الساعة 9:59 صباحًا إلى الساعة 10:30 صباحًا. ولم يحضر أي من الطرفين هذه الجلسة.

وفي 28 يونيو 2022، أبلغ مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) الطرفين بحُكم تأجيل جلسة استماع هذه القضية إلى 9 و 10 و 11 أغسطس 2022، وأمر ببيان سبب عدم تحويل نفقات مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إلى الطرفين و/أو محاميهما. وأرسلت منطقة Hart التعليمية أمر بيان السبب إلى المحامي جونزاليس.

وقد أدى عدم مشاركة الطرفين في هذه القضية أو الرد على مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إلى تكبد المكتب تكاليف بلغت 2,573.75 دولار فيما يلي:

- التحضير لاجتماع ما قبل جلسة الاستماع الذي كان من المقرر انعقاده في 20 يونيو 2022 بشأن هذه القضية والذي لم يحضره أي من الطرفين.
- إنشاء ملف أدلة إلكتروني للطرفين لتحميل مستندات جلسة استماع هذه القضية.
- التحضير لجلسة استماع بيان السبب التي كان من المقرر انعقادها في 24 يونيو 2022 لبيان سبب عدم رفض القضية لسكونها والتي لم يحضرها أي من الطرفين، و
- إعداد جلسة حُكم بيان السبب التي كان من المقرر انعقادها 28 يونيو 2022 لتوضيح سبب عدم تحويل نفقات مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH).

وقد شمل ذلك ما مجموعه 7.75 ساعة من وقت قاضي القانون الإداري (ALJ)، أُرسِلت بها فاتورة إلى وزارة التربية التعليم بولاية كاليفورنيا بسعر 325 دولارًا للساعة، ورسوم أدلة إلكترونية مقدارها 55 دولارًا لإعداد ملف الأدلة الإلكترونية. وقد أصدر قاضي القانون الإداري لجلسة الاستماع فاتورة بـ 0.5 ساعة في 16 يونيو 2022 لمراجعة الشكوى، وجدولة مواعيد اجتماع ما قبل جلسة الاستماع المنعقد عبر الفيديو، وإرسال دعوات إلى الطرفين عبر البريد الإلكتروني تتضمن رابطًا إلى الاجتماع المنعقد عبر الفيديو.

وقد أصدر قاضي القانون الإداري المسؤول عن إعداد ملف الأدلة الإلكترونية لجلسة الاستماع الخاصة بهذه القضية فاتورة بـ 0.5 في 17 يونيو 2022، وقد دُفِعت رسوم الأدلة الإلكترونية البالغة 55 دولارًا في نفس التاريخ. وقد أصدر قاضي القانون الإداري لجلسة الاستماع في 20 يونيو 2022 فاتورة بـ 1.25 ساعة للتحضير المسبق للاجتماع، منها ساعة لإعداد مسودة الحُكم التالي لاجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) المنعقد عبر الإنترنت، وخمس عشرة دقيقة للاجتماع نفسه، في انتظار معرفة ما إذا كان الطرفان سيحضران أم لا، والواقع أنهما لم يحضرا.

وبعد اجتماع ما قبل جلسة الاستماع المنعقد في 20 يونيو 2022، أصدر قاضي القانون الإداري لجلسة الاستماع فاتورة بـ 0.75 ساعة لإعداد حُكم بيان سبب عدم رفض قضية الطالب لسكونها، وأصدر قاضي القانون الإداري الذي يرأس الجلسة فاتورة بـ 0.25 ساعة لمراجعة الحُكم قبل إصداره. وفي 23 يونيو 2022، أصدر قاضي القانون الإداري لجلسة الاستماع فاتورة بـ 1.0 ساعة لجدولة مواعيد الاجتماع المنعقد عبر الفيديو لحُكم بيان سبب رفض القضية لسكونها، وإرسال دعوات عبر البريد الإلكتروني للطرفين مع رابط للبحث في الاجتماع المنعقد عبر الفيديو، ودراسة وإعداد مسودة حُكم رفض قضية الطالب لسكونها. وفي 24 يونيو 2022، أصدر قاضي القانون الإداري فاتورة بـ 1.0 ساعة للتحضير لحُكم جلسة استماع بيان السبب، منها 15 دقيقة لجلسة استماع بيان السبب نفسها المنعقدة عبر الفيديو، في انتظار معرفة ما إذا كان الطرفان سيحضران أم لا، والواقع أنهما لم يحضرا، و 15 دقيقة لاستكمال مسودة حُكم رفض قضية الطالب لسكونها. وفي 27 يونيو 2022، قضى قاضي القانون الإداري لجلسة الاستماع 2.5 ساعة في دراسة وإعداد حُكم بيان سبب عدم تحويل النفقات، الصادر في 28 يونيو 2022.

وقد أوضح رد الطالب على حُكم بيان السبب الصادر عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والإقرار الداعم الذي قدمه المحامي ليفين أنّ المحامي ليفين تلقى مكالمة هاتفية من موظف مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) في 23 يونيو 2022، وأنه أخبر الموظف بأنه قد تمت تسوية هذه القضية. ونظرًا لأنّ الموظف لم يشر إلى ضرورة اتخاذ أي إجراء آخر لحذف هذه القضية من قائمة القضايا النشطة لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، فقد اعتقد ليفين أنّ المكالمة الهاتفية كانت كافية. ولم يَرُدّ ليفين بعد ذلك على اتصالات وأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) لأنه كان يعتقد أنها لا تتعلق سوى بأعمال التدبير المنزلي لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) كجزء من عملية رفض القضايا بعد موافقة مجلس إدارة المدرسة.

وفي جلسة استماع حُكم بيان السبب المنعقدة في 22 يوليو 2022، أبدى المحامي ليفين اعتذاره الشديد لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) ولمحامي منطقة Hart التعليمية لعدم تقديمه إشعار مكتوب بتسوية هذه القضية، ولعدم ردِّه على اتصالات وأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). واعترف ليفين بأنّ سلوكه كان غير صحيح، إلا أنه ذَكَرَ أنه لم يكن ينوي عدم احترام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) أو منطقة Hart التعليمية، ولم يتصرف بشكل متعمَّد أو بسوء نية أو بشكل طائش أو بقصد التسبُّب في تأخير غير ضروري. وتَحَمَّل المحامي ليفين مسؤولية عدم إخطار الطرفين لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بتسوية الدعوى، وطلب من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) عدم إدراج منطقة Hart التعليمية أو محاميها في أي عقوبات صادرة.

القانون المعمول به

يجوز في حالات معينة لقاضي القانون الإداري الذي يترأس إجراءات دعاوى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تحويل النفقات من طرف إلى آخر، أو إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) (قانون الحكومة، المادتان 11405.80 و 11455.30؛ قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، اطَّلِع على قضية *وينر ضد منطقة Manhattan Beach Unified School Dist. التعليمية* (الدائرة التاسعة 2000) 223 F.3d 1026, 1029 ["من الواضح أنّ [قانون لوائح كاليفورنيا] المادة 3088 يسمح لمسؤول جلسة الاستماع بالتحكم في إجراءات الدعاوى مثل قاضي المحاكمة"]). ويجوز لقاضي القانون الإداري الذي يترأس جلسة الاستماع فقط أن يحدد النفقات موضع الخلاف (قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادة الفرعية (b)).

ويجوز طلب سداد النفقات إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) أو إلى طرف آخر. وبموافقة مسبقة من المستشار العام لوزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا، يجوز لقاضي القانون الإداري الذي يترأس جلسة الاستماع أن " يأمر طرفًا، أو محاميه أو أي ممثل آخر مفوض، أو كليهما، بدفع نفقات معقولة، مثل تكاليف الموظفين" إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)" بسبب تصرفات أو أساليب سيئة النية أو طائشة أو تهدف إلى التسبب في تأخير غير ضروري (قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادتان الفرعيتان (a) و (e)؛ راجع قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)). وفي حالة عدم وجود ظروف استثنائية، يجب أنْ يتحمل مكتب محاماة مسؤولة مشتركة عن الانتهاكات التي يرتكبها شركاؤه أو موظفوه. (قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (C)(1)(f).)

ويجب أنْ يقتصر أي حُكم على عقوبات تكفي لردع تكرار التصرف أو الأسلوب غير السليم أو التصرف أو الأسلوب المماثل الذي يرتكبه آخرون في وضع مماثل (قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (2)(f)). وإذا كان هناك ما يضمن الردع الفعال، يمكن للحُكم أنْ ينص على دفع بعض أو كل أتعاب المحاماة المعقولة والنفقات الأخرى المتكبدة بسبب التصرف أو الأسلوب غير السليم (*نفس المرجع*). وعلى المحاكم أنْ تستخدم سلطتها في فرض العقوبات بقوة لردع التصرفات أو الأساليب غير السليمة (قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (g)).

وتُعرَّف "التصرفات أو الأساليب" بأنها تشمل على سبيل المثال لا الحصر تقديم طلبات أو معارضتها أو تقديم شكوى (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (1)(b)). ويُعرَّف مصطلح "طائشة" بأنها بدون أساس أو لغرض وحيد هو مضايقة طرف معارض (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (2)(b)).

ولا يتطلب "سوء النية" الوارد في المادة 128.5 تحديد دافع الشر، ويمكن الاستدلال عليه من خلال النص (مؤسسة *West Coast Development* ضد *ريد* (1992) المجلد 2 من السلسلة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 693، (*West Coast*) 702.) ويجوز معاقبة المحامي بسبب عدم اتصاله بالمحكمة ومحامي الخصم لتنبيههما بعدم قدرته على حضور جلسة الاستماع (*نفس المرجع*). ويُعتبر مثل هذا السلوك سلوكًا "غير لائق ... وغير حَسن النية"، وإنّ المادة 128.5 "لا تتطلب أن يكون التعمد جانبًا من التصرفات أو الأساليب [غير اللائقة]" (*نفس*

المرجع، الصفحات 703-702، نقلًا عن *في مسألة زواج جومابلو* (1984) المجلد 150 من السلسة الثالثة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 577 ,572 (*جومابلو*).)

وجدت العديد من القضايا في كاليفورنيا أن الفشل في إخطار المحكمة والمحامي المعارض بقصد عدم الظهور كسلوك يخضع للعقوبات. وفي قضية *مونجو ضد شركة الخطوط الجوية الفرنسية UTA* (1985) المجلد 166 من السلسة الثالثة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 327، طلب أحد المحامين تأجيل المحاكمة، لكنّ طلبه قوبل بالرفض. ثم حضر المحامي أمام المحكمة وطلب التأجيل مرة أخرى، وعندما رُفض طلبه، رَفَضَ القضية. وقد تبيَّن لمحكمة الاستئناف أنّ المحامي مسؤول عن عدم اقناع المحكمة ومحامي الخصم بوجود محاكمة أخرى في نفس اليوم، وأنّ هذا السلوك يدل على سوء النية. (*نفس المرجع*، الصفحة 333).

وفي قضية *West Coast* كذلك انخرط محامي المدَّعِي في "سلسلة من الأحداث غير المدروسة" بلغت ذروتها بمطالبة محامي المدَّعَى عليه بالتحضير والسفر إلى قاعة المحكمة لحضور المحاكمة عندما عرف أنّ القضية لن يتم عرضها على المحكمة. ولاحظت محكمة الاستئناف أنّ تصرفات محامي المدَّعِي أساءت إلى محامي المدَّعَى عليه والمحكمة، وخضعت للعقوبات بموجب المادة 128.5 باعتبارها سلوكًا سيئ النية، له غرض وحيد هو مضايقة الطرف الآخر (قضية *West Coast السالفة الذكر*، المجلد 2 من السلسة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا، الصفحة 704).

وفي قضية *جومابلو*، كان من المقرر أنْ يحضر المحامي في قضية ستبدأ بعد قليل، لكنه لم يكن قد أنهى القضية التي يحضر فيها حاليًا. فترك مذكرة لسكرتيره لإخطار المحكمة الأخرى في صباح يوم القضية بأنه سيحضر الساعة 11:00 صباحًا بدلاً من الساعة 9:00 صباحًا كما كان مقررًا. لكنّ القضية الجارية استمرت حتى فترة ما بعد الظهر، وأبلغ المحامي المحكمة الأخرى أنه سيحضر بحلول الساعة 2:30 بعد الظهر. فتم تأجيل القضية المعلقة إلى الساعة 2:00 بعد الظهر، ثم إلى يوم آخر.

فرضت المحكمة الابتدائية على هذا المحامي بموجب المادة 128.5 عقوبات تشمل تحمُّل تكاليف حضور محامي الخصم في يوم القضية. وأيَّدت محكمة الاستئناف هذا قرار، ورأت أنّ المادة 128.5 تمكِّن المحكمة الابتدائية من الحُكم بتحمُّل أتعاب المحاماة كعقوبة للمحامي الذي كان على علم بعدم قدرته على الحضور في الوقت المحدد للقضية، والذي أتيحت له الفرصة لاتخاذ الخطوات المناسبة لإخطار محامي الخصم بعدم قدرته على الحضور ولكنه

لم يفعل ذلك، والذي تقاعس عن إبلاغ المحكمة بأسباب تأخره في الحضور. (قضية *جوماباو السالفة الذكر*، المجلد 150 من السلسة الثالثة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا، الصفحات 574-573).

رفضت محكمة الاستئناف في قضية *جوماباو* ادعاء المحامي بأنّ أفعاله لم تكن متعمدة، ورأت أنّ عدم إخطاره المحكمة ومحامي الخصم بأنه لن يتمكن من الحضور، أو بأسباب عدم الحضور، قد يفسَّر بشكل صحيح من قبل المحكمة على أنه أسلوب القصد منه التأخير (*نفس المرجع*، الصفحة 577)، ورأت كذلك أنّه حتى لو كانت المشاركة في قضية أخرى يُعتبر عذرًا مقبولًا لعدم الحضور، فإنّ تصرفه غير اللائق المتمثل في عدم إخطار محامي الخصم والمحكمة لم يكن حسن النية، وكان طائشًا، وتسبب في تأخير غير ضروري، ويبرر تحميله مسؤولية تحمُّل أتعاب محامي الخصم (*نفس المرجع*). كما رأت المحكمة أنه يجوز فرض عقوبات بموجب المادة 128.5 حتى لو كانت الأفعال غير متعمَّدة لأن هذه المادة لا تتطلب أنْ يكون التعمد جانبًا من جوانب التصرفات أو الأساليب غير السليمة (*نفس المرجع*).

ينطبق قانون نقابة المحامين وقواعد السلوك المهني على إجراءات الدعاوى التي تُتَّخذ أمام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) الذي يُعتبر "محكمة" بالمعنى المقصود في المادة 6103 من قانون الأعمال والمهن التي تسمح بفرض عقوبات على تقصير المحامي في أداء واجباته (*قضية موريارتي* (محكمة نقابة المحامين، 20 أبريل 2017) المجلد الخامس من تقارير محكمة نقابة المحاميين بولاية كاليفورنيا، 511 و 522) وبموجب القاعدة 3-110(a) من قواعد السلوك المهني،

> "لا يجوز للعضو أنْ يتقاعس عمدًا أو تهورًا أو تكرارًا عن أداء الخدمات القانونية بكفاءة". ويقع على عواتق المحامين واجب ائتماني تجاه عملائهم يتمثل في "اتخاذ الإجراءات الإدارية والمحاسبية اللازمة لتشغيل مكتب المحاماة بشكل سليم..." (*قضية فالينوتي* (محكمة نقابة المحامين، 31 ديسمبر 2002) 2002 WL 31907316، الصفحة 15؛ المجلد الثالث من Cal. Daily Op. Serv. 1322002.)

"لقد كان يتعين على المُدَّعى عليه كحد أدنى وضع إجراءات معينة والالتزام بها من أجل ...إنشاء تقويم لمواعيد جلسات المحكمة، وكتابة المواعيد النهائية فيه، [و] تتبع مواعيد جلسات المحكمة لضمان عدم تفويتها ...." (*نفس المرجع*).

الاستنتاجات القانونية

لقد رفع الطالب هذه الدعوى القضائية، وعلى الرغم من أنّ حُكم المواعيد الصادر عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) يأمر كلا الطرفين بإخطار المكتب بالتسوية، إلا أنّ الطالب وحده هو الذي يمكنه سحب القضية. ولم توكِّل منطقة Hart التعليمية محاميًا ولم تحضر في هذا القضية بناءً على اعتقاد معقول بأنّ القضية قد تمت تسويتها اعتبارًا من 18 مايو 2022. وعلى الرغم من فشل مسؤولي سجلات منطقة Hart التعليمية الزريع في مراقبة اكتمال عملية التسوية، وعدم ردِّهم على اتصالات وأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، إلا أنّ المسؤولين المختصين لم يكونوا محامين أو موظفين في المحكمة، ولم يكونوا على نفس مستوى المعرفة أو التصرف كالمحامين ذوي خبرة.

ويتوجب على منطقة Hart التعليمية في المستقبل أنْ ترد على جميع الاتصالات والأحكام الواردة من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بغض النظر عما إذا كانت تعتقد أنّ المسألة قد تمت تسويتها أم لا، أو تعيد توجيه الاتصالات أو الأحكام إلى محاميها إذا كانت غير متأكدة مما إذا كان الرد مطلوبًا أم لا، أو غير متأكدة من كيفية الرد. ويرى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) أنّ هذا الوجوب وأنّ إمكانية فرض عقوبات في حالة عدم اتباعه، سيكون كافيًا لردع منطقة Hart التعليمية، أو غيرها من الوكالات التعليمية المحلية ذات الوضع المماثل، عن تكرار مثل هذا التصرف.

وعلى الرغم من أنّ تصرُّف المحامي ليفين لم يكن نابعًا من حقد حقيقي ولم يكن بقصد إلحاق الضرر بمنطقة Hart التعليمية أو مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حين تقاعس عن الرد على العديد من اتصالات وأحكام المكتب، إلا أنّ هذا التصرف قد تسبَّب في تكبد مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) نفقات كبيرة غير ضرورية للتحضير لاجتماع ما قبل جلسة استماع، وجلسة استماع إجراءات قانونية واجبة، وجلسة استماع بيان سبب بخصوص رفض القضية. كما إنّ ليفين محامٍ ذو خبرة بقضايا تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ويحضر دائمًا أمام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). وإنه، أو ينبغي أنْ يكون، على علم بمتطلبات مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) التي تنص على أنه يجب على الطرف المعني تقديم إشعار مكتوب بالتسوية أو طلب رفض القضية قبل إلغاء التواريخ المعلقة في القضية. ويرد ذكر هذا المطلب في كل حُكم يصدر عن مكتب جلسات

الاستماع الإدارية (OAH) بشأن جدولة المواعيد أو يصدر عنه بعد اجتماع ما قبل جلسة الاستماع. كما إنه، أو ينبغي أنْ يكون، على علم بأنّ الأطراف تكون ملزَمة قانونًا بالرد على أحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، وأنّ الرد في الوقت المناسب على الاتصالات والأحكام ضروري لتمكين مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) من إدارة موارده الإدارية والحفاظ عليها لصالح طلاب تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والوكالات التعليمية المحلية التي يقدم لها خدماته.

وعلى الرغم من أنّ تصرُّف المحامي ليفين لم يكن متعمدًا، إلا أنه كان "غير لائق ... وغير حَسن النية" في قضية *West Coast السالفة الذكر*، ويستدعي فرض عقوبات لردع أي تصرُّف مماثل في المستقبل. وعليه فقد فُرِضت على المحامي ليفين العقوبات الواردة في المادة 128.5 بقيمة 2,573.75 دولار، هي التكلفة التي تتحملها وزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا بسبب عدم إخطاره مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بتسوية هذه القضية، وعدم ردِّه على اتصالات المكتب وأحكامه.

إنّ شركة Levine & Maybaum, LLP مسؤولة مسؤولية مشتركة وفردية عن الانتهاكات التي ارتكبها محاميها، وستكون مسؤولة مسؤولية مشتركة وفردية عن العقوبات المفروضة.

ويجب أنْ يكون مبلغ هذه العقوبة، الذي جاء نتيجة تصرفات المحامي ليفين السيئة النية، كافيًا لردع ليفين، وغيره من المحامين الذين هم في وضع مماثل، عن تكرار مثل هذا التصرف.

لقد وافق المستشار العام لوزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا على هذا الحُكم.

الحُكم

1. في غضون 30 يومًا، يجب أن يدفع المحامي مارك ليفين وشركة Levine & Maybaum, LLP لمكتب جلسات الاستماع الإدارية، الكائن مقره في , 2349 جيتواي أوكس درايف، سويت 200، سكرامنتو، كاليفورنيا 95833، عناية: بوه لينغ أون، مبلغًا وقدره 2,573.75 دولار بشيك معتمد كعقوبات تكاليف مفروضة على مارك ليفين وشركة Levine & Maybaum مجتمِعَين ومنفرِدَين. ولا يجوز تحميل هذه التكاليف على الطالب أو الوالدين.
2. قد يؤدي عدم الالتزام بهذا الحُكم إلى إصدار حُكم مدني أو حُكم بالعصيان.

3. تُقدَّم نسخة من هذا الحُكم إلى نقابة المحامين بولاية كاليفورنيا وفقًا لما هو مطلوب بموجب المادة الفرعية (3)(a) من المادة 6086.7 من قانون الأعمال والمهن.

حَكَمَ بذلك

روبرت جي مارتن
قاضي القانون الإداري
مكتب جلسات الاستماع الإدارية